

توقعات بانتاج ٢,٧ مليون طن قمح و ٤٠٠ مليار ليرة للشراء من الفلاحين

نخبيس: الأمن الغذائي لم يمس بسوء وموسم القمح مبشر هذا الموسم

الخليل: استيراد ٣٦١ حصادة حتى الآن > خربطي: مجموعات توليد احتياطية متنقلة لكل مراكز الاستلام في المحافظات

إنتاج القمح لهذا
الموسم سيُخفض
من فاتورة الاستيراد

الإجراءات لتنزيل إجراءات استلام الحبوب وتوفير المبالغ
المادية مهما كانت الكلفة بسعر جيد لاستلام مادة القمح

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أنه تم تكليف فريق عمل بدوره، بين وزير الزراعة أحمد القابري أن هذا العام يبشر بتحقيق إنجازات استثنائية في خلق فرص عمل وتنمية القدرات البشرية، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المبادرات والبرامج التي تستهدف تعزيز القدرة التنافسية للبلد، وتحسين جودة الحياة للمواطنين. كما أوضح رئيس مجلس الوزراء أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها سوريا، لكنه متفائل بأن الشعب السوري قادر على التغلب على هذه التحديات وتحقيق مستقبل أفضل. في الختام، دعا رئيس مجلس الوزراء إلى العمل الجماعي والتعاون بين جميع الأطراف لبناء سوريا المستقبل.

قرفو لـ«الوطن»: انطلاق مؤسسة ضمان مخاطر القروض خلال أشهر لتوفير التمويل لمن يعذر عن تقديم الضمانات «المركزي» والمصارف العامة يبحثون دعم تمويل المشاريع الصغيرة

اسمندر: تمويل للمشروعات الصغيرة في سوريا لا يتجاوز ٤ بالمئة من إجمالي التسهيلات المنوحة



وتحديداً في المدن الصغيرة والمناطق الريفية. إضافة إلى العمل على تخفيض التكاليف المالية والإدارية والاستثمارية لمؤسسات التمويل الصغير بما ينعكس إيجاباً على تكلفة التمويل بالنسبة للشراحة المستفيدة من هذا النوع من الخدمات المالية، وتوسيع قاعدة التمويل المتاح من خلال تطوير صيغ التمويل الصغير المختلفة، والعمل على إكساب الكوادر المصرفية المزيد من الخبرات في مجال تقديم الائتمان وتقييم المخاطر التي تواجهها المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتقديم بعض الخدمات الاستشارية المساعدة الفنية اللازمة لانطلاق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

كما اشتغلت التوصيات على تسهيل وصول هذا النوع من المشاريع إلى الضمانات المائلة التي تساعده المؤسسات المالية على منح الائتمان، ومراجعة الأنظمة الضريبية على ممؤسسات التمويل الصغير وعلى المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر على حد سواء، وبما يخدم تطور ونمو هذا القطاع، وإمكانية الاستفادة من البنية التحتية للمصارف في تقديم منتجات التمويل الصغير، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع النشاط الائتماني لهذه المؤسسات في المناطق التي لا توجد لها فروع أو مكاتب فيها، والعمل على بناء شراكات إستراتيجية بين مؤسسات التمويل الصغير والمصارف بما يساعد على انتشار خدمات التمويل الصغير ورفع مستويات النفذ المالي في سوريا.

توصيات

انتهت الورشة إلى مجموعة من التوصيات (حصلت «الوطن» على نسخة منها)، تضمنت إستراتيجية لتحسين مستوى الناذ المالي كجزء أساسي من الاستراتيجية الحكومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي بما يسمح بانضمام العديد من المؤسسات تحت مظلة قطاع التمويل الصغير والمتناهية الصغر، والتلوّح في إنشاء شبكة من الفروع والمكاتب والوحدات المنتشرة تعنى بتقديم خدمات المعنية والإشرافية والمؤسسات المالية لإعادة النظر بالإطار القانوني والتنظيمي لقطاع التمويل الصغير، بما يمنه مردود إضافية، وقدرات أكثر على تقديم المزيد من الأهداف، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف ونقص الخدمات المالية للأفراد والشركات، لاسيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، الصغير وضعف الثقافة المصرفية والمالية لدى العديد من فئات المجتمع ولاسيما في إعادة صياغة الإطار التنظيمي والقانوني ومنح المرونة الكافية والتي تساعده مختلف الأفراد في الحصول على التمويلات اللازمة لمشروعاتهم الصغيرة والمتناهية الصغر. وبين الحاكم خلال الورشة أن التمويل الصغير في سوريا حديث العهد ويعود للعام ٢٠٠٨ حيث باشرت أولى مؤسسات التمويل الصغير عملها بينما لدينا اليوم ٤ مؤسسات عاملة في هذا المجال وهي مؤسسة التمويل الصغير الأولى ومصرف التمويل الصغير في سوريا، ومناقشة أهم الواقع والتحديات التي تواجهه.

ملحوظ خلال الورشة غياب معظم المدراء التقنيين والعامين للمصارف العامة والخاصة، وبعض من حضر منهم، انسحب بعد وقت قصير من بدء الورشة.

وفي تصريح لـ«الوطن» حول مشكلة الضمانات التي تواجه عمليات التمويل للمشاريع الصغيرة والحلول التي يتم العمل عليها بين الحاكم أن شبكة الدعم واسعة وتتضمن العديد من العناصر، ومن هذه العناصر وجود مؤسسة تقدم الضمانات للأفراد والمؤسسات غير القادرة على الوصول لمصادر التمويل بسبب غياب الضمانات، مضيفاً «اليوم لدينا مؤسسة ضمان مخاطر القروض..» وبعد تعين مجلس إدارة والاتفاق على تعين مدير التمويل الصغير خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١١ وفقاً لمعدل نمو سنوي بلغ وسطياً ٥٩% ليصل إلى ما يزيد على ١٠ مليارات ليرة في العام ٢٠١٧ مقارنة مع ٥،٥ مليار ليرة في العام ٢٠١١.

تحديات

بين الحاكم أن قطاع التمويل الصغير يواجه عدداً من التحديات، ألمها تعدد المؤسسات المانحة لتجنب حاكم مصرف سوريا المركزي حازم قرفول الحديث عن سعر الصرف، وطلب من الصحفيين عدم توجيه أسئلة في هذا الموضوع، مكتفياً بالقول إن لديه «ثقة بالإجراءات التي يباحتها المركزي ويعمل عليها، وبحالة المتابعة والسيطرة على سعر الصرف»، مبيناً أن المصرف استطاع التعامل مع كل المخاطر على مدار سنوات الحرب الشام، ولن يعجز عن التعامل مع الفظروف الحالية ومخزونات الحصار الاقتصاديظام على سوريا.

جاء ذلك خلال ورشة عمل أقامها المركزي أمس بالتعاون مع المصارف العاملة في سوريا، في فندق أمينات بدمشق، بهدف دعم قطاع التمويل الصغير في سوريا، ومناقشة أهم الجهة ما الإنقاذ الاقتصادي، تحدياً لجهة ما يتعلق بحماية المنتجات الزراعية، ومنتجات الصناعات المرتبطة بها، والصناعات الدوائية بصورة مؤقتة، مع الأخذ بالحسبان ضرورة لا تتحوال السوق إلى سوق احتكارية في الأجل الطويل.

كما اقترح الباحث فرض ضريبة على المصدررين، يمكن أن تساعده في ترميم العجز في ميزان القطع الأجنبي، وهذه الضريبة لا يمكن أن يترتب عليها أي نتائج سلبية، لأن انخفاض سعر صرف الليرة السورية، يشكل فرصة لتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق ربح إضافي للمصدررين يعودهم عن الضريبة المسددة، وتغيير بعض فئات النقد السوري، بهدف الضغط لإخراج النقد هذه المؤسسة وتلقي دوراً مهمأً في تقديم الضمانات التي يتعذر إصدار توسيعها، وبالتالي تسهيل الحصول على مصادر التمويل، متوقعاً أن تباشر هذه المؤسسة عملها خلال أشهر.

وبين أن المصرف يعمل بالتعاون والمشاركة مع مختلف الجهات المعنية والإشرافية والمؤسسات

ال fasdon يتقدرون واجهة المجتمع مداد» يقترح خلية لإدارة أزمة اقتصادية بإشراف جهة عليا والتعاطي بحزم مع المafia الاقتصادية والمالية

رامز محفوظ |
الاستيراد وتمويل المستورادات، لجهة التركيز على تأمين حاجات ومتطلبات القطاع الزراعي، وبحسب الأهمية النسبية والضرورة الاقتصادية على مستوى القطاع، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الصناعي.

إلى جانب الإقلاع عن سياسة سعر الصرف الوحيد، وتبني نظام سعر الصرف المتعدد (مع العلم بأن ذلك الإجراء لن يلقي الترحيب وسيواجه بقوة، لكنه سيعبر صرف معهوم أو مغایق به ليرة السورية للمتعلق بتمويل المستورادات الأساسية أو الضرورية، وال الصادرات من المواد الأولية).

فضلاً عن العمل بصورة مكثفة وعاجلة لتحسين واقع إيرادات الدولة المالية، وهذا يتطلب بدوره وضع برنامج عمل إطاري/تنفيذي عاجل وسريع، يستهدف ملاحقة المتهربين من الدفع، سواء أكانوا متهربين من دفع الضرائب أم الرسوم، ومعاقبهم جزائياً، ومكافحة هدر المال العام، ووضع جدول أولويات محدد بدقة بالنسبة للاتفاق العام.

بالإضافة إلى وضع خطة محكمة ومتشدد لإدارة القطع الأجنبي، يعدها مصرف سوريا المركزي بالتعاون والتتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، وقيام الدولة بتشكيل موازنة مخزونية للكثير من السلع القابلة للتخزين؛ ذلك عن طريق قيام الدولة بشراء الفوائض من المعروض، عندما تكون الأسعار منخفضة، وتخزينها لأوقات ينخفض فيها العرض، وبناء هيكل جمركي من ذي طابع حركي، يتمتع بالقوسية والشدة في قمع ما يهدد المنتجات المحممة المندرجة في خطة الإنقاذ الاقتصادي، تحديداً لجهة ما يتعلق بحماية المنتجات الزراعية، ومنتجات الصناعات الزراعية والصناعات الدوائية بصورة مؤقتة، مع الأخذ بالحسين ضرورة لا تتحول السوق إلى سوق احتكارية في الأجل الطويل.

كما اقترح الباحث فرض ضريبة على المصدررين، يمكن أن تساعده في ترميم العجز في ميزان القطع الأجنبي، وهذه الضريبة لا يمكن أن يترتب عليها أي نتائج سلبية، لأن انخفاض سعر صرف الليرة السورية، يشكل فرصه لتعزيز القراءة التنافسية، وتحقيق ربح إضافي للمصدررين يعود لهم عن الضريبة المسددة، وتغيير بعض ثباتات النقد السوري، بهدف الضغط لإخراج النقد السوري المحتبس، والمغيب لأسباب وغايات مختلفة، خارج دورة النشاط الاقتصادي، ومراجعة بعض القرارات والبلاغات التي تتعلق بإدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة كمدخل لإلغائها، أو تعديلها قبل فوات الفرصة.

سلط مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» الضوء على التطورات الراهنة للأزمة الاقتصادية، إذ قدم جملة اقتراحات تساهمن في امتصاص الحالة الراهنة على شكل مضمون سياساتي للبرنامج عمل اقتصادي بديل، وذلك في ورقة عمل نشرها المركز للباحث الاقتصادي الدكتور مدين علي بعنوان «الأزمة الاقتصادية الراهنة في سوريا: منظور سياساتي بديل».

حاولت الورقة ما سماه «اجترار بعض الأفكار» التي اعتقاد الباحث أنها قادرة على الدخول في سياق برنامج عمل سياساتي، يتكون من ثلاثة مستويات، الأول هو مستوى استئثار الدولة واسترداد هيبة المؤسسات والقانون، والثاني هو مستوى السياسات العامة وإعادة الهيكلة، وأخيراً مستوى العلاقة مع الحلفاء.

ودعى الباحث في المستوى الأول إلى الإطاحة بعروش الفساد، من تثبت ممارساتهم الفاسدة، واسترداد المال العام الذي استولوا عليه، وتحويله لمصلحة الخزينة العامة للدولة والعمل بقوة لترميم صورة المؤسسة الحكومية، وموقف الخدمة العامة الذي انكسرت هيئته وتصدعت صورته في زمن الحرب، جراء الحاجة والعزوز.. وغير ذلك، في الوقت الذي ينتصر فيه الفاسدون، وأصبحوا يتصدرون وجهة المجتمع.

ويتطلب العمل على مستوى السياسات العامة للدولة وعملية إعادة الهيكلة تنفيذ مجموعة من الإجراءات والتدابير العاجلة التي تدرج في سياق الإجراءات والتدابير قصيرة الأجل، من أبرزها إعادة النظر في واقع التخطيط الاقتصادي ودوره، وإعداد الخطط والبرامج الاقتصادية الحقيقة، وابتكر السياسات الكافية بوضع المنظومة الاقتصادية في المسار الصحيح الذي يساعد في الوصول إلى نقطة التوازن الاقتصادية والاجتماعي، وتشكل خلية الإدارة أزمة اقتصادية تحت إشراف جهة وصائية عليا، مهمتها تقديم المقترنات والأفكار ورصد الواقع.

إضافة إلى شن حرب حقيقة على المهرين وعمليات التهريب، واعتماد عقوبات جزائية رادعة بجرائم تهديد الأمن الوطني والإضرار بالمصلحة الوطنية العليا، والمراجعة وإعادة النظر بصورة جذرية في سياسات التجارة الخارجية، ووضع روئي متكاملة، تقوم على قواعد وأسس معينة، يمكن تحديدها بوضع حد لسوق الاستيراد، شريطة لا تتجاوز الطاقة الاستيرادية للاقتصاد السوري التي يجب أن تتحدد في ضوء معدل النمو الحقيقي للناتج ولحجم الإنتاج وبنيته، وتحديد أولويات